محكمة الجنح المستأنفة

منعقدة

بغرفة المشورة وبالجلسة العلانية

نظر غرفة المشورة لأوامر التحقيق باعتبارها جهة من جهات التحقيق - أوامر الحبس الاحتياطي وفقاً لآخر تعديلاته بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ معلقاً عليه بالمذكرة الإيضاحية وكتاب النائب العام بشأنه والمشكلات العملية في تطبيقه - الأمر بألا وجه لإقامة الدعوى والطعن عليه بالاستئناف - أوامر التحقيق الأخرى والتصرف في المضبوطات - إشكالات التنفيذ ومشكلاته العملية وفقاً لأحدث أحكام النقض - جريان المحاكمة أمام محكمة الجنح المستأنفة وأهم الإجراءات أمامها وأهم دفاع ودفوع الخصوم في مختلف الجرائم أمامها وفقاً لأحدث أحكام النقض - الطعن بالاستئناف والمعارضة الاستئنافية معلقاً عليها بأحكام النقض والمشكلات العملية لهذه الطعون.

تأليف

مدحت الديسي

ماجستير في القانون

رئيس محكمة الجنح المستأنفة

٢٠١١

محكمة الجنح المستأنفة

منعقدة

بغرفة المشورة وبالجلسة العلانية

نظر غرفة المشورة لأوامر التحقيق باعتبارها جهة من جهات التحقيق - أوامر الحبس الاحتياطي وفقاً لآخر تعديلاته بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ معلقاً عليه بالمذكرة الإيضاحية وكتاب النائب العام بشأنه والمشكلات العملية في تطبيقه - الأمر بألا وجه لإقامة الدعوى والطعن عليه بالاستئناف - أوامر التحقيق الأخرى والتصرف في المضبوطات - إشكالات التنفيذ ومشكلاته العملية وفقاً لأحدث أحكام النقض - جريان المحاكمة أمام محكمة الجنح المستأنفة وأهم الإجراءات أمامها وأهم دفاع ودفوع الخصوم في مختلف الجرائم أمامها وفقاً لأحدث أحكام النقض - الطعن بالاستئناف والمعارضة الاستئنافية معلقاً عليها بأحكام النقض والمشكلات العملية لهذه الطعون .

تأليف

مدحت الدبيسي

ماجستير في القانون

رئيس محكمة الجنح المستأنفة

٢٠١١

مقدمة

محكمـــة الجنح المستأنفة هي دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية وتـــنعقد في عاصمة كل محافظة من المحافظات (المادة ٩ من قانون الـــسلطة القـــضائية) كما يجوز أن تنعقد في أي مكان أخر في دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة وذلك بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة الابتدائية (المادة ١٠ من قانون السلطة القضائية) وتشكل هذه المحكمة من ثلاثة قضاة وتختص بنظر الاســـتئناف المـــرفوع ضد الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في المخالفـــات والجـــنح في الدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية السابقة (المـــادة ٤٠٢ أ . ج ومـــا بعدها) والاستئنافات التي ترفع لها عن الأحكـــام الصادرة في الجنح والجنايات الصادرة من محكمة الأحداث (المـــادة ١٣٢ من قانون الطفل) فالمحكمة الاستئنافية تنظر الأحكام الـــصادرة في الدعوى الجنائية من المحاكم الجزئية والتي ترفع إليها عـــن طـــريق استئناف المتهم أو النيابة العامة أو الاثنين معاً في تلك الأحكـــام كما تنظر الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية والصادر بهـــا حكم من المحكمة الجنائية والتى ترفع إليها عن طريق استئناف المـــتهم لها أو المدعى بالحق المدنى وفقا لما سوف نتناوله بالتفصيل فى هذا المؤلف .

كمـــا يضاف الاختصاصات محكمة الجنح المستأنفة اختصاصات أخر تنظرها فى غير علانية منعقدة فى غرفة المشورة .

ولذا ينقسم هذا الكتاب إلى قسمين نتناول فى القسم الأول محكمة الجـــنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة وفى القسم الثانى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة بالجلسة العلنية وينقسم الأول الى بابين :ـــ

البـاب الأول : اختـــصاصات غـــرفة المشورة بمحكمة الجنح المستأنفة بنظر أوامر التحقيق ويشمل :

الفصل الأول : الحبس الاحتياطى

الفصل الثاني: الأمر بالا وجه لإقامة الدعوى

الفصل الثالث : ما يعرض عليها من مسائل أخرى

والقسم الثانى : ينقسم إلى ثلاثة أبواب :

الباب الأول : جريان المحاكمة أمام محكمة الجنح المستأنفة

الباب الثانى : فى نظر الاستئناف

الباب الثالث : فى نظر المعارضة الاستئنافية

فهرس

الموضوع	صفحة
مقدمة	
القسم الأول : محكمة الجنح المستأنفة بغرفة المشورة	
الباب الأول : اختصاصات غرفة المشورة بنظر أوامر التحقيق	
الفصل الأول : أوامر الحبس الاحتياطي	١٥
الطبيعة القانونية للحبس الاحتياطي	١٧
خطورة الحبس الاحتياطي	٢٠
النصوص القانونية معلقا عليها بالمذكرة الإيضاحية	٢١
أولا : في أمر الحبس	٢٢
ثانيا : في الإفراج المؤقت	٢٦
ثالثا : في استئناف الأوامر	٣١
مفهوم الحبس الاحتياطي	٤١
مشروعية الحبس الاحتياطي	٤٢
دواعي الحبس الاحتياطي	٤٣
شروط الحبس الاحتياطي	٤٤
مدلول الدلائل الكافية للحبس الاحتياطي	٤٧
مدة الحبس الاحتياطي	٥٠
تحديد بداية الأربعة أيام	٥١

سلطة غرفة المشورة	٥٤
الحدود القصوى للحبس الاحتياطي	٥٥
الجزاء المترتب على مخالفة الحدود القصوى	٥٦
شكل أمر الحبس وبياناته	٥٨
تسبيب أمر الحبس الاحتياطي	٦٠
تنفيذ أمر الحبس الاحتياطي	٦١
حظر اتصال رجال السلطة بالمحبوس احتياطيا	٦٢
خصم مدة الحبس الاحتياطي من العقوبة المحكوم بها	٦٤
انقضاء الحبس الاحتياطي	٦٦
الإفراج الحتمي	٦٩
شروط الإفراج المؤقت	٧٠
الحبس المطلق	٧٢
التوسع في سلطة النيابة العامة في جرائم الإرهاب	٧٣
ضمانات الإفراج	٧٣
إعادة حبس المتهم المفرج عنه	٧٧
دور المجني عليه والمدعى بالحق المدني في الحبس الاحتياطي ضد المتهم	٧٨
الأمر بالمنع عن السفر	٧٩
بدائل الحبس الاحتياطي	٨٢
الرقابة القضائية على الحبس الاحتياطي	٨٣
استئناف أمر الحبس الاحتياطي	٨٧

من له حق الاستئناف	٨٧
ميعاد الاستئناف وإجراءاته	٩٠
الفصل في الطعن في أوامر الحبس	٩٠
التظلم من أمر الحبس غير المشروع	٩١
مسئولية الدولة عن الحبس الاحتياطي غير المشروع	٩٤
الكتاب الدوري لمعالي النائب العام رقم ١٠ لسنة ٤٦ بشأن ضمانات الحبس الاحتياطي	٩٥
الفصل الثاني : الأمر بالأوجه لأقامة الدعوى واستئنافه	١١٥
التعريف به والفرق بينه وبين أمر الحفظ	١١٥
الجهات المختصة بإصدار الأمر بالأوجه لأقامه الدعوى	١١٩
أسباب القرار	١٢٠
شروط في القرار	١٢١
حجية القرار	١٢٤
العودة إلى التحقيق	١٣٠
مضمون ونطاق الحجية للقرار	١٣٥
الطعن في الأمر بالأوجه الصادر من قاضى التحقيق	١٣٧
حرمان المجني عليه من استئناف الأمر بالأوجه	١٣٩
إلغاء الأمر بالأوجه لأقامة الدعوى من النائب العام	١٣٩
إلغاء الأمر بالأوجه لأقامة الدعوى من سلطة التحقيق	١٤٠
الطعن في الأمر الصادر بالأوجه لأقامة الدعوى من النيابة العامة	١٤٢

ميعاد الاستئناف	١٤٣
الجهة المختصة بنظر الاستئناف	١٤٤
غرفة المشورة كدرجة للقضاء التحقيق	١٤٤
حدود الدعوى الجنائية أمام الجهة الاستئنافية لأوامر التحقيق	١٤٥
الفصل الثالث : ما يعرض على غرفة المشورة من أوامر تحقيق أخرى	١٥١
أولا : الطعن في أوامر الإحالة	١٥١
أ- الإحالة في الجنح والمخالفات	١٥١
ــ أثر دخول الدعوى حق المحكمة	١٥٣
ــ الفرق بين أمر الإحالة والتكليف بالحضور	١٥٤
ــ بيانات ورقة التكليف بالحضور	١٥٥
ــ مواعيد التكليف بالحضور	١٥٦
ــ حالات التزام المحكمة بإعطاء المتهم الأجل	١٥٨
ــ إجراءات إعلان ورقة التكليف بالحضور	١٥٨
ــ بطلان التكليف بالحضور	١٥٩
ب- الإحالة في الجنايات	١٥٩
ثانـــيا : الأوامر التي يجوز الطعن عليها بالاستئناف من النيابة	١٦٢
الأوامـــر التي يجوز الطعن عليها بالاستئناف من المدعي بالحق المدني	١٦٣
ما يجوز للمتهم وللمسئول عن الحقوق المدنية استئنافه	١٦٤

حرمان المجني عليه من استئناف أوامر التحقيق	١٦٥
الفصل في الاستئناف في أوامر التحقيق	١٦٦
قرارات غرفة المشورة نهائية	١٦٧
ثالثا : التصرف في الأشياء المضبوطة	١٦٨
الأمر برد الأشياء المضبوطة	١٧٠
الجهة المختصة بالرد	١٧٠
سلطة محكمة الموضوع في الرد	١٧١
الباب الثاني : اختصاص غرفة المشورة بنظر إشكالات التنفيذ . -النصوص القانونية معلقا عليها بالمذكرة الإيضاحية	١٧٧
تعريف الإشكال في التنفيذ	١٧٩
من له حق رفع الإشكال في التنفيذ	١٨٠
الأسباب المبررة لإشكالات التنفيذ	١٨١
أولا : عدم صلاحية الحكم للتنفيذ	١٨٢
ثانيا : المنازعات المتعلقة بمقدار العقوبة وأنواعها	١٨٥
ثالثا : المنازعات المتعلقة بإجراءات التنفيذ	١٨٥
رابعا : حالات البطلان الظاهرة	١٨٦
خامسا : حالتا ترك الدعوى المدنية والتصالح	١٨٧
شروط قبول دعوى الإشكال	١٩١
الصفة	١٩١
المصلحة	١٩٢

الحكم المستشكل في تنفيذه	١٩٣
أسباب النزاع في التنفيذ	١٩٥
الأشكال المرفوع من غير المحكوم عليه	١٩٦
المحكمة المختصة بنظر الإشكال في الحكم الجنائي	١٩٨
اختصاص المحاكم المدنية بنظر إشكالات التنفيذ في الحكم الجنائي	٢٠٤
سلطة النيابة العامة في وقف التنفيذ	٢٠٦
كيفية رفع الإشكال – إجراءاته	٢٠٧
سلطة المحكمة عند الفصل في الأشكال	٢٠٨
سلطة المحكمة في القضاء بوقف التنفيذ	٢٠٩
طبيعة الحكم في الأشكال	٢١٠
مضمون الحكم في الإشكال	٢١٢
الطعن في الحكم الصادر في دعوى الإشكال	٢١٦
نموذج لتسبيب حكم في الإشكال	٢١٨
أحكام محكمة النقض في الأشكالات	٢٢١
القسم الثاني : محكمة الجنح المستأنفة منعقدة بالجلسة العلنية	٢٤٣
الباب الأول : جريان المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية	٢٤٨
وضع تقرير تلخيص عن الدعوى المنظورة	٢٥٠
واجب الاستماع إلي مرافعة الخصوم ودفاعهم	٢٥٢
دور الاعتراف في سير الإجراءات	٢٥٧
حق المتهم في أن يكون أخر من يتكلم	٢٥٧

سلطة المحكمة في إدارة إجراءات المحكمة	٢٥٨
القرار بقفل باب المرافعة	٢٦٠
طرح الدليل في الجلسة	٢٦٣
تدوين الإجراءات بمحضر الجلسة	٢٦٥
الاطلاع على المستندات وفحصها	٢٦٩
طلبات التأجيل	٢٧٠
هل يجوز للمحكمة استجواب المتهم ؟	٢٧١
هل المحكمة الاستئنافية ملزمة بإجراء تحقيق في الدعوى	٢٧٤
نص المادة ٤١٣ إجراءات	٢٧٥
سماع شهود الإثبات	٢٧٦
سماع شهود النفي	٢٧٦
لمحكمة الجنح المستأنفة سماع شهود إذا رأت هي ذلك	٢٧٩
بالنسبة لطلب ندب خبير	٢٧٩
بالنسبة لطلب ضم أوراق	٢٨٠
بالنسبة لطلب فتح باب المرافعة	٢٨١
فيما يتعلق بطلب تقديم مذكرات	٢٨١
فيما يتعلق بطلب المعاينة	٢٨٢
رد القضاة عن الحكم	٢٨٢
مباشرة القاضي جميع إجراءات التقاضي	٢٨٤
تمثيل النيابة العامة	٢٨٥
كاتب الجلسة	٢٨٦

مدلول الحضور أمام محكمة ثاني درجة	٢٨٦
مدى التزام المحكمة بالرد على الدفوع وطلبات الخصوم	٢٩٠
المقصود بالطلبات والدفوع	٢٩٠
أحكام النقض في الدفوع القانونية والموضوعية	٢٩١
الدفع باستحالة الرؤية	٢٩١
الدفع بالتوقيع تحت تأثير الإكراه	٢٩٢
الدفع بالتزوير	٢٩٣
الدفع بالجهل بالقانون	٢٩٣
الدفع بارتكاب أخر غير المتهم للجريمة	٢٩٤
الدفع بانتفاء المسئولية الجنائية	٢٩٤
الدفع بانتفاء ركن من أركان الجريمة	٢٩٦
الدفع بانقطاع رابطة السببية	٢٩٧
الدفع ببطلان أخذ العينة	٢٩٧
الدفع ببطلان إجراءات التحرير	٢٩٨
الدفع ببطلان إجراءات الضبط	٢٩٩
الدفع ببطلان إجراءات المحاكمة	٢٩٩
الدفع ببطلان استجواب المتهم	٣٠٠
الدفع ببطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة	٣٠١
الدفع ببطلان الاستيقاف	٣٠٣
الدفع ببطلان الإعلان	٣٠٣
الدفع ببطلان التحقيق	٣٠٤

الدفع ببطلان الحجز والتبديد	٣٠٥
الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن	٣٠٥
الدفع ببطلان الحجز	٣٠٨
الدفع بتزوير محضر الحجز	٣٠٨
الدفـــع بخلو محضر التبديد من بيان ساعة انتقال مندوب الحجز	٣٠٩
الدفع بعدم العلم بالحجز	٣١٠
الدفع بعدم الالتزام بنقل المحجوزات إلى مكان بيعها	٣١١
الدفع بعدم العلم بيوم البيع	٣١١
الدفع بوجود حساب بين المتهم والمجني عليه	٣١٣
الدفع ببطلان الحكم بعدم التوقيع عليه	٣١٣
الدفع ببطلان القبض	٣١٤
الدفع ببطلان القبض والتفتيش	٣١٥
الدفع ببطلان الاعتراف	٣١٧
الدفع ببطلان أمر الإحالة	٣١٩
الدفع بتلفيق الاتهام	٣١٩
الدفع بشيوع الاتهام	٣٢٠
الدفع بعدم جواز الإثبات بالنية	٣٢٢
الدفع بقصور بيان التهمة	٣٢٤
الدفع بقيام الارتباط	٣٢٥
الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية عرض المدة	٣٢٦

الدفع بعدم جدية التحريات	٣٢٨
الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية	٣٢٨
الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي	٣٢٨
الدفع بعدم الاختصاص	٣٢٩
الدفع بقوة الشيء المضي به	٣٣٠
إحكام النقض في حق الدفاع	٣٣١
ما يوفر الإخلال بحق الدفاع	٣٣١
ما لا يوفر الإخلال بحق الدفاع	٣٤١
حكم إغفال الفصل في بعض الطلبات	٣٤٥
مدي اختصاص المحكمة الجنائية بالمسائل الأولية والمسائل الفرعية	٣٤٨
شروط صحة الحكم في الاستئناف	٣٤٩
إحكام النقض على وضع الحكم والتوقيع عليه	٣٥٠
إحكام النقض على اشتمال الحكم على البيانات الجوهرية	٣٥٥
إحكام النقض في تسبيب الحكم	٣٦٣
تسبب الحكم بتأييد حكم أول درجة	٣٦٦
الأسباب التكميلية	٣٦٧
ما يجب مراعاته عند التسبيب	٣٦٨
تسبيب الحكم في استئناف الدعوى المدنية	٣٧١
أحكام النقض في التسبيب المعيب	٣٧٣

أحكام النقض في التسبيب غير المعيب	٣٨٠
تسبيب حكم الإدانه	٣٨٦
بطلان الحكم	٣٨٩
تصحيح الحكم	٣٩٣
فقد الحكم	٣٩٤
الباب الثاني : في الاستئناف	٣٩٧
تمهيد	
الشروط العامة لقبول الطعن	٣٩٨
الشروط الشكلية	٣٩٩
الشروط الموضوعية	٣٩٩
نطاق الاستئناف	
أولا : الأحكام التي لا تقبل الطعن بالاستئناف	٤٠٢
ثانيا : الأحكام التي يجوز استئنافها وممن تجوز .	٤٠٨
١- الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية .	٤٠٨
٢- الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية .	٤١٥
٣- الأحكام الصادرة في الجرائم المرتبطة .	٤١٧
ميعاد الاستئناف	٤٢٠
بدء سريان الميعاد	٤٢٢
أولا : بالنسبة للأحكام الحضورية .	٤٢٢
ثانيا : بالنسبة للأحكام الغيابية .	٤٢٣
ميعاد استئناف النائب العام .	٤٢٩

الاستئناف الفرعي . ماهية	٤٢٩
إجراءات الطعن بالاستئناف	٤٣١
التقرير بالطعن في المحكمة التي أصدرت الحكم	٤٣١
تحديد جلسة النظر الاستئناف وإعلان الخصوم الأخرى	٤٣٣
أثر التقرير	٤٣٤
المحكمة المختصة بنظر الاستئناف	٤٣٤
التنازل عن الاستئناف والتنازل عن الحق فيه	٤٣٥
أثار الطعن بالاستئناف	٤٣٧
أولا : وقف تنفيذ الحكم المستأنف	٤٣٧
بالنسبة للعقوبات الأصلية	٤٣٧
بالنسبة للعقوبات التبعية	٤٤٠
بالنسبة للحكم بالتعويضات	٤٤٠
ثانيا : الاستئناف يعيد نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية	٤٤٠
حدود الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية	٤٤١
تقيد المحكمة الاستئنافية بصفة الخصم المستأنف	٤٤١
استئناف النيابة العامة	٤٤٢
استئناف المتهم	٤٤٤
استئناف المدعى المدني والمسئول عن الحقوق المدنية	٤٤٦
تقيد المحكمة الاستئنافية بالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية	٤٤٨

التقيد بتقرير الاستئناف	٤٥٠
استئناف الأحكام التحضيرية والتمهيدية	٤٥٢
حق المحكمة في تغيير وصف المتهم	٤٥٢
تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة	٤٥٥
إصلاح الخطأ وتدارك السهو	٤٥٧
وجوب تنبيه المتهم إلي التغيير	٤٥٨
الحكم في الاستئناف	٤٥٩
الحكم بسقوط الاستئناف	٤٥٩
الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا	٤٦٣
الحكم بعدم جواز الاستئناف	٤٦٤
الحكم بإيقاف الاستئناف	٤٦٦
الفصل في استئناف الأحكام غير الفاصلة	٤٦٧
ماهية الأحكام غير الفاصلة	٤٦٧
القاعدة – إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة	٤٦٧
الاستثناء	٤٦٩
أحكام نقض	٤٧٠
الفصل في موضوع الاستئناف	٤٧٢
أ- استئناف النيابة .	٤٧٢
ب- استئناف باقي الخصوم	٤٧٥
الحكم بعد الاختصاص	٤٧٧
الحكم بالمصاريف	٤٨٢

حق التصدي	٤٨٢
تعريفه	٤٨٢
حدوده	٤٨٤
جزاء عدم التصدي	٤٨٨
الحكم بإلغاء أو تعديل حكم أول درجة	٤٩٠
إجماع الآراء عند إلغاء حكم البراءة أو التشديد في العقوبة	٤٩١
تسبيب حكم البراءة	٤٩٣
النص على إجماع الآراء في منطوق الحكم	٤٩٤
أحكام النقض في الاستئناف	٤٩٤
الباب الثالث : في المعارضة الاستئنافية	
تمهيد	٥٣٥
الفصل الأول : في الأحكام التي تحوز فيها المعارضة	٥٣٧
متى يكون الحكم غيابيا	٥٣٨
الأحكام إلى لا يجوز فيها المعارضة	٥٤١
ممن تجوز المعارضة	٥٤٤
أولا : معارضة المتهم	٥٤٥
ثانيا : المعارضة من المسئول عن الحق المدني	٥٤٥
المبادئ المتعلقة بإعلان المتهم بالحكم الغيابي	٥٤٧
أحكام النقض المتعلقة بإعلان المعارض بجلسة المعارضة	٥٥٨
الفصل الثاني : ميعاد المعارضة وإجراءتها	٥٥٨

إجراءات المعارضة	٥٦١
الفصل الثالث : أثار المعارضة	٥٦٤
أولا : وقف بتنفيذ الحكم المعارض منه	٥٦٤
ثانيا : إعادة نظر الدعوى برمتها	٥٦٦
عدم جواز الأضرار بالمعارض على معارضة	٥٦٦
الفصل الرابع : الحكم في المعارضة	٥٦٨
الفصل في موضوع المعارضة	٥٧٥
الغرامة الإجرائية	٥٧٧
أثر الحكم في موضوع المعارضة	٥٧٧
أحكام النقض في نظر المعارضة	٥٧٩
مراجع البحث	٥٩٥
الفهرس	٥٩٧